



Distr.
GENERAL

A/41/850
18 November 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ١٤٠ من جدول الأعمال

الزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

تنفيذ تدابير الاقتصاد في عام ١٩٨٦

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٨ - ١	أولا - الحالة الراهنة
٤	٢١ - ٩	ثانيا - تدابير الاقتصاد المطبقة في عام ١٩٨٦
١٠		<u>المرفق</u> - التغييرات في جدول الاجتماعات لعام ١٩٨٦ وفي توفير المحاضر الحرفية والموجزة

أولا - الحالة الراهنة

١ - وفقا للفقرة (ج) من مقرر الجمعية العامة ٤٧٢/٤٠ ألف المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٨٦ ، يستعرض هذا التقرير تطور الحالة المالية للمنظمة وتنفيذ تدابير الاقتصاد التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/40/1102 و Corr.1-3) في عام ١٩٨٦ . ويستند هذا التقرير الى المعلومات التي توفرت حتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ فيما يتعلق بالنفقات والى المعلومات التي توفرت حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ فيما يتعلق باليرادات المتحصلة من الاشتراكات المقررة والتبرعات ، وهو يتضمن أيضا آخر مستويات الإنفاق المسقطة لعام ١٩٨٦ بعد تنفيذ تدابير الاقتصاد .

٣ - وقد توقع الأمين العام في الفرع 'ثانيا' من تقريره (A/40/1102 و Corr.1-3) أن تتجاوز المتأخرات في تحصيل الاشتراكات الاحتياطيات المقدرة بمبلغ ٧٦ مليون دولار تقريبا في عام ١٩٨٦ . واقترحت في الفرع 'ثالثا' من ذلك التقرير تدابير للاقتصاد يبلغ مجموع ما توفره ٦٠ مليون دولار ، واقترح الأمين العام في الفرع 'رابعا' طرقا يمكن بها توقع تغطية النقص المتبقى وقدره ١٦ مليون دولار ، وتتضمن هذه الطرق ، في جملة أمور ، التسديدات الفورية للاشتراكات المقررة ، وتقديم تبرعات للحساب الخاص للأمم المتحدة استجابة لنداء الأمين العام .

٣ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ كان مجموع المدفوعات الواجبة السداد فيما يتعلق بالمأخرات وفيما يتعلق بالانصبة المقررة عن عام ١٩٨٦ يبلغ ٩٧٨ مليون دولار . وكما هو مبين في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) ، كانت المدفوعات المتوقعة في عام ١٩٨٦ تتراوح بين ٧٠٢ ملايين دولار و ٧١٥ مليون دولار . واستنادا الى نمط المدفوعات حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، من المتوقع أن يصل مجموع المدفوعات عن عام ١٩٨٦ الى ٦٩٤,٣ مليون دولار .

٤ - وقد ذكر في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) ، أن من المتوقع أن تسدد الدولة التي تدفع أكبر اشتراك مدفوعات تتراوح بين ١٨١,٨ مليون دولار و ١٩٣,٨ مليون دولار ، تشمل ٣٨,٤ مليون دولار تم استلامها بصدد متأخراتها عن عام ١٩٨٥ والأعوام السابقة ، ومدفوعات تتراوح بين ١٤٣,٤ مليون دولار و ١٥٥,٤ مليون دولار من اشتراكها المقرر لعام ١٩٨٦ البالغ ٢١٠,٣ مليون دولار . وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ كانت تلك الدولة قد سددت ٤٨,٨ مليون دولار ، ووردت إشارة الى اعتزامها تسديد دفعة أخرى قدرها ١٠٠ مليون دولار . وهذا يصل بمدفوعاتها الى مبلغ

يقبل بما يتراوح بين ٢٢ مليون دولار و ٤٥ مليون دولار عن المبلغ المقدر . وأفتُرض أيضا في الفقرة نفسها أن الدول الأعضاء الأخرى سوف تسدد أنصبتها المقررة لعام ١٩٨٦ (البالغ مجموعها ٥٢٥,٢ مليون دولار) ، ناقصا منها نحو ٤,١ مليون دولار . وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، كانت هذه الدول الأعضاء قد دفعت ما مجموعه ٥٤٥,٠ مليون دولار ، ومن المتوقع أن تسدد مبلغا آخر قدره ٠,٥ مليون دولار قبل نهاية السنة ، الأمر الذي يمل بمدفوعاتها في عام ١٩٨٦ إلى مبلغ يعادل ما يزيد بمبلغ ٢٠,٢ مليون دولار على مجموع مبالغ أنصبتها المقررة لعام ١٩٨٦ .

٥ - أما الإقطاط الوارد أعلاه للمدفعات في عام ١٩٨٦ (٦٩٤,٣ مليون دولار) فسوف يكون أقل بنحو ٤١ مليون دولار من المبلغ المقرر لعام ١٩٨٦ (٧٣٥,٦ مليون دولار) . ونتيجة لذلك ، سوف تزيد المتأخرات المسقطه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بحيث تبلغ ٢٨٤ مليون دولار .

٦ - بيد أنه استجابة لنداء الأمين العام الداعي إلى تقديم تبرعات لزيادة الحساب الخاص ، تبرعت اثنتان من الدول الأعضاء ، وتمهدت إحدى الدول الأعضاء بتقديم ما مجموعه نحو ١٠,٢ مليون دولار لذلك الحساب في عام ١٩٨٦^(١) . وخلاصة القول ، بناء على ذلك ، هي أنه عندما تؤخذ التبرعات في الاعتبار فإن مجموع المدفوعات المتوقع تسديدها للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ سوف يُطابق تقريبا التقدير الأقل بين التقديرين الواردين في الفرع 'ثانيا' من تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) .

٧ - فالاحتياطيات المقدرة التي كانت متوفرة للمنظمة في الأحوال العادية والتي كان مجموعها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ سيبلغ ٢٠٥,١ مليون دولار^(٢) ستمحوها فعلا المتأخرات ، أي الاشتراكات المقررة غير المدفوعة ، التي يقدر أنها ستبلغ في نهاية العام ٢٨٤ مليون دولار ، مما سيترك عجزا يقدر بنحو ٧٩ مليون دولار . وهذا العجز كان من شأنه أن يؤدي إلى عدم قدرة المنظمة عن الوفاء بالتزاماتها المالية لولا تطبيق تدابير الاقتصاد . فمن المتوقع الآن ، مع تطبيق تدابير الاقتصاد التي من المنتظر أن تحقق وفرا قدره ٦٧ مليون دولار ، ومع وجود الأرصدة الصافية الباقية في الصندوق العام ، التي تقدر قيمتها بمبلغ ٢٢ مليون دولار^(٣) ، تغطية العجز ، مع ترك رصيد نقدي متاح قدره ١٠ ملايين دولار - أي ما يقل عن احتياجات اسبوع واحد - نبدأ به عام ١٩٨٧ .

٨ - وسيقدم الأمين العام تقريرا منفصلا إلى الجمعية العامة عن استمرار آثار الازمة المالية في سنة ١٩٨٧ .

..//..

٢٣٩٠

ثانيا - تدابير الاقتصاد المطبقة في عام ١٩٨٦

٩ - كان من المقرر ، كما هو مبين في الفقرة ٢ أعلاه ، تطبيق تدابير اقتصاد فسي سنة ١٩٨٦ ، توفر زهاء ٦٠ مليون دولار . وكانت الوفورات المسقط تحققها نتيجة ذلك تبلغ نحو ٩ في المائة من حصة سنة ١٩٨٦ (٦٩٢,١ مليون دولار) من الاعتماد المخصص لفترة السنتين (باستثناء الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) . على أنه كما لوحظ في تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3 ، الفقرة ١٤) ، لم يؤخذ في حساب هذه الوفورات أثر انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة ، وهو أشد قدر حينذاك بمبلغ ٢٠ مليون دولار ، ولا أي تعديل لازم في معدل التضخم المحسوب في الميزانية . ويتبين من تقديرات أحدث عهدا أن من المتوقع أن يكون أثر أسعار صرف العملة في سنة ١٩٨٦ ما مقداره ٢٨,٨ مليون دولار ، ولكن سيعوض ذلك جزئيا بفعل معدلات تضخم أنسب مما كان محسوبا في الميزانية (٨,٣ ملايين دولار ، باستثناء الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) . ونتيجة لهذه التطورات ، سيُلتمس في تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ رصد اعتماد لإجراء تسوية بالزيادة بمبلغ ٢٠,٥ مليون دولار ، باستثناء الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين ، لاسعار صرف العملة ومعدلات التضخم ، فيما يتعلق بالجزء الخاص بعام ١٩٨٦ من الاعتماد المخصص . ويمكن مقارنة تدابير التوفير المتخذة بمستوى الاعتماد الناتج عن ذلك المخصص لسنة ١٩٨٦ والمسقط بمبلغ ٧١٢,٦ مليون دولار .

١٠ - وقياما على هذا المستوى المسقط للاعتماد وقدره ٧١٢,٦ مليون دولار ، بعد تنقيحه فيما يتعلق بأسعار صرف العملة ومعدلات التضخم ، يتوقع انفاق نحو ٦٤٦,٧ مليون دولار^(٤) . وتعكس مستويات الإنفاق ، مثلما هو الحال بالنسبة للاعتمادات المخفضة المنقحة ، أسعار صرف العملة ومعدلات التضخم المشهودة فعلا في سنة ١٩٨٦ . ويمثل الرصيد البالغ ٦٦,٩ مليون دولار نتائج تدابير الاقتصاد التي طبقت في عام ١٩٨٦ ، وهو يشكل نسبة ٩,٤ في المائة من حصة عام ١٩٨٦ من الاعتماد المسقط .

١١ - وتدابير التوفير التي طبقت موجزة في الفرع 'أ' من تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) . إذ يرد في الفقرات ١٦ الى ١٨ سرد للتدابير التي طبقت تحت سلطة الأمين العام ، بينما يرد سرد للتدابير الأخرى في الفقرات ٢١ الى ٢٥ . وكما ذكر في الفقرة ٢٥ ، فإن الوفورات التي ستستمد من تأجيل الأنشطة البرنامجية ستتحقق من التخفيضات الناجمة عن ذلك في نفقات طائفة من أوجه الإنفاق مثل المساعدة المؤقتة ومصروفات التشغيل العامة والتشييد . ويبين الجدول التالي الوفورات

المتوقع تحققها في سنة ١٩٨٦ (كما ورد في الفقرة ٩ أعلاه) حسب أوجه الانفاق ، مع مقارنتها بمبالغ الوفورات المتوقعة في الفقرات ١٦ و ١٨ و ٢١ من تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) .

جدول - الوفورات المقدرة المتوقعة في تقرير

الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الوفورات المتوقع تحققها حاليا	المجموع	الفقرة ٢١	الفقرة ١٨	الفقرة ١٦	
					المرتبات والتكاليف العامة للموظفين
٢٧,٦	٢٧,٧	٥,٤	١٤,٥	٧,٨	
٢,٥	١,٨	١,٠	-	٠,٨	الخبراء الاستشاريون
٥,٠	٥,٨	٣,٤	-	٢,٤	السفر
٢,٧	١,٩	١,٩	-	-	الخدمات التعاقدية
١,٤	٤,٢	٣,٧	٠,٥	-	مصروفات التشغيل العامة
١٠,٤	٧,٨	٧,٨	-	-	اللوازم والمواد والاشراك والمعدات
١٥,٥	١٣,٢	٩,٥	-	٣,٧	التعميل والصيانة والتشيد
١,٨	١,١	١,١	-	-	نفقات أخرى
٦٦,٩	٦٣,٥	٣٣,٨	١٥,٠	١٤,٧	

.../...

٣٩٨٠

١٣ - ولا يمكن في الوقت الحالي إجراء تقييم كامل للأثر البرنامجي المترتب على تدابير الاقتصاد ، لأن تلك التدابير كان لها في كثير من الحالات أثر ضئيل نسبيا على تنفيذ البرامج في النصف الاول من عام ١٩٨٦ ، أما معظم الأثر الناجم عن تلك التدابير فلم يبدأ الإحساس به إلا في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ . ولن يعرف الأثر الكامل لتدابير الاقتصاد على البرامج قبل الانتهاء من إعداد تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . بيد أن من الواضح أن تدابير الاقتصاد قد سببت اختلالات في الأنشطة والخدمات البرنامجية . وترد أدناه لأغراض الإيضاح بعض الإشارات العامة الدالة على طبيعة تلك الاختلالات .

١٣ - أدى تأجيل وتقليص عدد من الاجتماعات وعدم توفر بعض خدمات الاجتماعات بعد انقضاء أوقات العمل العادية الى إجهاد الوفود وموظفي الأمانة العامة لأنهم سعوا سعيا جهيدا الى الانتهاء من جداول أعمالهم في حدود فترات الاجتماع المخفضة . ويورد في المرفق أدناه بيان بالتغييرات في جدول الاجتماعات لعام ١٩٨٦ وفي توفير المحاضر الحرفية والموجزة . وقد أدى إلغاء بعض الاجتماعات الى ورود شكاوى من بعض الهيئات الحكومية الدولية والدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية والافراد ، لخشية هؤلاء من أن تنتكس أعمال مفضلع بها منذ وقت طويل على مدار الاجتماعات ، نتيجة لاعتبارات مالية محضة .

١٤ - ومع ذلك أثبت الدول الاعضاء عزمًا وتفهماً وتعاونًا في تحمل ما سببه اختصار الاجتماعات وتخفيض الخدمات من صعوبات وإحباطات . وتحمل الموظفون أيضا ما وقع عليهم من إجهاد إضافي ، على الرغم من تخفيض المساعدة المؤقتة ، وتأخير دفع المبالغ المستحقة لهم . وبسبب عدم إمكانية شغل الوظائف الشاغرة نتيجة لتجميد التعيينات ، اضطر كثير من الموظفين الى الاضطلاع بمهام إضافية وغير عادية .

١٥ - وقد جرى تأجيل أو تقليص عدد من التقارير ، والمنشورات التقنية ومنشورات المبيعات ، والدوريات ، التي كان من المقرر انجازها أصلا في عام ١٩٨٦ . وخفضت الخدمات الاستشارية التقنية المقدمة الى الحكومات ، ولم يعقد بعض الحلقات الدراسية التدريبية وحلقات العمل ، وأجل عدد من الزمالات أو لم يمنح . وخفضت تخفيضات مملوما المنح المتعلقة بالاحتياجات الفورية العاجلة للسكان المتضررين بفعل الكوارث .

١٦ - أما التخفيضات الشديدة في اعتمادات السفر فقد حدث بصورة خطيرة من قدرة

الموظفين على الاضطلاع بالعمليات الموقعية لجمع المعلومات والمواد الاخرى التي يستندون اليها فيما يعدونه من تقارير ومنشورات ، او على تقديم خدمات استشارية الى الحكومات . ولحق ضرر بالنتائج البرنامجي من حيث مدى نفعه وملاءمته حيثما كانت المسافات شاسعة بين مقر الوحدة التابعة للأمانة العامة وموقع جمع المعلومات او تقديم الخدمات ، كما هو الحال في عدة لجان اقليمية ، وحيثما كانت وسائل الاتصال الحديثة المتاحة غير كافية .

١٧ - وقد بذل مديرو البرامج وموظفوها كل جهودهم لمواجهة التخفيض الشديد في خدمات الخبراء الاستشاريين وغيرهم من الخبراء الخارجيين . بيد أنه توجد مدخلات متخصصة حتى يتعين بالضرورة التعاقد على استجلابها من الخارج . واستمرار الحرمان من تلك المدخلات يمكن أن يؤثر تأثيرا سيئا على النوعية التقنية لأعمال الامانة العامة ومنشوراتها . كما أن ذلك من شأنه أن يقيد بصورة شديدة التفاعل المفيد بين الموظفين والخبراء الخارجيين .

١٨ - وقد جرى تأجيل أو تخفيض أو إلغاء عمليات اصدار مجموعة معاهدات الامم المتحدة وحولية الامم المتحدة وحولية حقوق الانسان وحولية الامم المتحدة عن نزع السلاح . وخفضت البلاغات الصحفية ، بما فيها البلاغات التي تتضمن تغطية للاجتماعات ، والبرقيات الصحفية ، والمواد والمنشورات الاعلامية التي تزود بها مراكز الامم المتحدة للاعلام . وأوقفت برامج اذاعية بلغات كثيرة وكذلك فقرات تليفزيونية . وخفضت مجلات الانباء التليفزيونية الاقليمية والتغطية الفوتوغرافية . كما خفضت الى حد كبير ترجمة ونشر المواد الاعلامية باللغات المحلية .

١٩ - أما برنامج التحسين الاداري الجاري حاليا ، الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على زيادة استخدام المعدات الالكترونية والوسائل الآلية المكتبية ، فقد يتعسر إذا استمرت التخفيضات في التمويل . وعلى سبيل المثال ، تم تأجيل مشاريع الهدف منها تيسير توفير خدمة اعلامية أفضل للدول الاعضاء فيما يتعلق بالتقيد بالالتزامات التعاهدية وتحسين توفير محاضر الجلسات وبعض خدمات المكتبة للوفود والامانة العامة . ويمكن لاستخدام الملائم للوسائل الآلية المكتبية أن يزيد بصورة فعالة من انتاجية الامانة العامة وقدرتها على أداء الخدمات ، وهو أمر جوهري في وقت يجري فيه بحث تخفيض عدد الموظفين . وقد أدى خفض النفقات المتعلقة بالمعدات بنسبة ٥٠ في المائة الى عرقلة ذلك المسعى .

٢٠ - وقد أُجِّل مشروعاً التشييد الرئيسي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ .

٢١ - وجرى تأجيل أعمال الصيانة الرئيسية المتعلقة بالامطح الخارجية للمباني واستبدال بعض التركيبات الكهربائية وشبكات التدفئة . وأُجريت وفورات وتعديلات واسعة النطاق في الادارة الداخلية ، في حين زيدت رسوم تأجير المرافق (الجراج) التي الضعف . وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن إلغاء أعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والمعدات وإرجاء استبدال التركيبات والشبكات لا يمكن أن يستمر طويلا دون أن يؤدي في النهاية الى إلحاق أضرار واسعة النطاق بالاصول المادية للمنظمة .

الحواشي

(١) يقدر مجموع المتحصلات النقدية في عام ١٩٨٦ بمبلغ ٧٤١,٢ من ملايين الدولارات . ويعكس هذا الرقم مدفوعات الاشتراكات المقررة (٢,٦٩٤ من ملايين الدولارات) ، والتبرعات والفوائد في الحساب الخاص للأمم المتحدة (٢,١٥٥ من ملايين الدولارات) ، والايرادات المتنوعة ، باستثناء النفقات ذات الصلة (٧,٢١ من ملايين الدولارات) . ومجموع المتحصلات يطابق التدفق النقدي المبين في المرفق السابع لتقرير الامين العام عن الازمة المالية (A/C.5/41/24) .

(٢) الاحتياطييات المقدرة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٠٠,٠	مندوق رأس المال المتداول
(١) ٩٣,٠	الحساب الخاص
	المبالغ التي تحققت حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ نتيجة تعليق أحكام المواد ٤-٤ و ٤-٤ و ٥-٢ (د) من النظام المالي
(ب) ٢٩,٧	<u>مخموما منه الانصبة المقررة غير المسددة</u>
	والمحولة الى حساب خاص عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٤٩ جيم (د - ٢٧)
(١٦,٦)	
<u>٢٠٥,١</u>	مجموع الاحتياطييات المسقطه حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦

الجوازي (تابع)

(الحاشية ٢ تابع)

(أ) كما هو مبين في المرفق السادس للوثيقة A/C.5/41/24 .

(ب) كما هو مبين في المرفق الثالث للوثيقة A/C.5/41/24 .

(٣) يمثل هذا المبلغ تقديرا لمافي رصيد الأصول والخصوم الأخرى في كشف ميزانية الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وهو يشمل التزامات عام ١٩٨٦ غير المصفاة بالنسبة للميزانية العادية (٢٥ مليون دولار) ، ووفورات متوقعة في تصفية التزامات ١٩٨٢-١٩٨٣ (٢٠ مليون دولار) والتزامات ١٩٨٤-١٩٨٥ (١٠ ملايين دولار) ، ورصيدا غير مشغل من اعتماد ١٩٨٤-١٩٨٥ (٤ ملايين دولار) ، وجزءا غير مدفوع من الاعتماد الخاص لليونيديو (٨ ملايين دولار) ، مع طرح عجز متوقع في الإيرادات المتنوعة عن عام ١٩٨٦ (٥ ملايين دولار) ، بحيث يكون المجموع ٧٢ مليون دولار . وتقابل هذه الأرصدة الدائنة حسابات مدينة تقدر بمبلغ ٥٠ مليون دولار ، تشمل المبالغ المتوقعة التي سيكون على الدول الأعضاء دفعها حسب أنصبة مقررة فيما يتعلق بتسويات العملة والتضخم في عام ١٩٨٦ (٢٠ مليون دولار) ومبلفا قدم كسلفة من الحساب الخاص إلى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة/مكتب عمليات الأمم المتحدة في الكونغو (٤ ملايين دولار) ، وأصولا جارية أخرى ، تقابلها خصوم جارية أخرى (٢٦ مليون دولار) . ويمثل صافي الرصيد الدائن الناتج عن ذلك وقدره ٢٢ مليون دولار موردا للصندوق العام للأمم المتحدة .

(٤) من ال ٦٤٦,٧ مليون دولار المقدر انفاقها في عام ١٩٨٦ ، من المتوقع صرف ٦١١ مليون دولار خلال السنة والباقي وقدره ٣٥,٧ مليون دولار يمثل الالتزامات غير المصفاة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وبالإضافة إلى انفاق قدره ٦١١ مليون دولار فيما يتعلق بالميزانية العادية في عام ١٩٨٦ ، سيكون قد تم انفاق ما مجموعه ١٠٧,٩ ملايين دولار لاغراض أخرى في عام ١٩٨٦ ، تتمثل في مدفوعات لتصفية التزامات عام ١٩٨٤-١٩٨٥ (٤٠,٤ مليون دولار) ، والقرض الممنوح لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والصناعية (١٦ مليون دولار) ، ومدفوعات من صندوق معادلة الضرائب (٢٤ مليون دولار) ونفقات على الأنشطة المدرة للدخل (١٧,٥ مليون دولار) . ويطابق مجموع المدفوعات (٧١٨,٩ مليون دولار) التدفق النقدي المبين في المرفق السابع من تقرير الأمين العام عن الأزمة المالية (A/C.5/41/24) .

المرفق

التغييرات في جدول الاجتماعات لعام ١٩٨٦
وفي توفير المحاضر الحرفية والموجزة

الف - الاجتماعات

١ - حسبما جاء في تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3 ، الفقرة ٢٢) اقترحت تدابير الاقتصاد التالية فيما يتعلق بجدول المؤتمرات لعام ١٩٨٦ :

(أ) تقليص مدة انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بثلاثة أسابيع ؛

(ب) تقليص الدورتين الربيعية والصيفية لعام ١٩٨٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأسبوع واحد وتأجيل أو تقليص الاجتماعات الأخرى ؛

(ج) إجراء تخفيض في توفير المحاضر الحرفية والموجزة ؛

(د) تخفيض المدفوعات المتعلقة بتكاليف السفر لممثلي الدول الاعضاء الذين يحضرون الجمعية العامة .

٢ - وقد وردت في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) تفاصيل تدابير الاقتصاد التي وافقت عليها الجمعية العامة في مقرها ٤٧٢/٤٠ ألف المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٨٦ فيما يتعلق بجدول الاجتماعات لعام ١٩٨٦ التي يزودها المقر بخدمات . وفيما يتعلق بالهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التي تزود بخدمات في أماكن غير المقر ، فإن مقرر الجمعية العامة نم على تخفيض مستهدف نسبته ٢٠ في المائة في عدد اجتماعاتها ومدتها ومرات انعقادها . ويقدم هذا المرفق مردا لحالة تنفيذ المقترحات المختلفة الواردة في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) .

٣ - ووفقا لاحكام مقرر الجمعية العامة ٤٧٢/٤٠ ألف المتعلق باقتراح تقليص مدة انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بثلاثة أسابيع ، ارتشي أن جدوى الاقتراح

تتوقف على الكيفية التي تنتظم بها الجمعية العامة أعمالها والتقدم الذي ستحرزه . وقد تم في هذا الصدد تنظيم الدورة الحادية والأربعين للجمعية بقدر كاف من المرونة بحيث يسمح بتقليصها على نحو منظم . وستعتمد الوفورات الفعلية المتحققة في هذا الشأن على مدى تقليص الدورة .

٤ - وفيما يتعلق باقتراح تقليص دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية بأسبوع واحد ، فقد دعت الجمعية العامة الجهازين الى اتخاذ القرارات الاكثر ملاءمة في تنظيم برنامج أعمالهما لعام ١٩٨٦ . واختتمت الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أعمالها قبل الموعد المقرر بيومين ، وانخفض مجموع عدد الجلسات من ٩٩ الى ٧٩ ، كما وافق المجلس على اقتراح من الامانة العامة بأن يجرى في عام ١٩٨٧ توفير مرافق المؤتمرات بالكامل لما يلي (١) ٤٥ جلسة للدورة العادية الاولى بدلا من الجلسات المنصوص عليها من قبل وقدرها ١١٤ جلسة ، و (ب) استمرار نفس الاجراءات التي أمكن بواسطتها تقليص عدد جلسات الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٦ الى ٧٩ جلسة . وبالإضافة الى ذلك ، لا يمكن توقع تزويد الجلسات المسائية بخدمات مؤتمرات كاملة . أما فيما يتعلق بمجلس الوصاية فقد قرر اختتام دورته الثالثة والخمسين قبل موعدها المقرر بيومين .

٥ - وأبلفت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الامين العام بأنها ستختصر جدول اجتماعاتها لعام ١٩٨٦ بمدة تصل في مجموعها الى خمسة أسابيع . واختصرت فعلا مدة انعقاد الدورة الربيعية للجنة في عام ١٩٨٦ بأسبوعين . أما التقليص الباقي وقدره ثلاثة أسابيع فهو يتعلق بالدورة الخريفية للجنة الاستشارية ، ويتوقف على تقليص مدة انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بثلاثة أسابيع كما اقترح أصلا .

٦ - وفيما يتعلق باقتراح تقليص مدة اجتماعات الهيئات الوارد ذكرها أدناه بمقدار أسبوع واحد ، فان حالة التنفيذ كانت كما يلي :

<u>ملاحظات</u>	<u>التغيير المقترح</u>	<u>التواريخ الاصلية</u>	<u>الاجتماع/الهيئة</u>
تم تنفيذه	٦-٢ حزيران/يونيه	١٢-٢ حزيران/يونيه	اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

.../...

٥٣٩٨٠

<u>ملاحظات</u>	<u>التغيير المقترح</u>	<u>التواريخ الاملية</u>	<u>الاجتماع/الهيئة</u>
تم تنفيذه	٢٣ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه	١٦ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه	لجنة الاعلام
تم تنفيذه	٢٣-٥ ايار/مايو	٣٠-٥ ايار/مايو	هيئة نزع السلاح
تم تنفيذه	٢٨ نيسان/ابريل ٢٣ ايار/مايو	٢٨ نيسان/ابريل - ٣٠ ايار/مايو	لجنة البرنامج والتنسيق
تم تنفيذه	٢٣ حزيران/يونيه - ١١ تموز/يوليه	١٦ حزيران/يونيه - ١١ تموز/يوليه	لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، الدورة التاسعة عشرة

٧ - واختتمت الدورة الثامنة والثلاثون للجنة القانون الدولي في ١١ تموز/يوليه بدلا من ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وبذلك تم تقليص مدة انعقادها بمقدار اسبوعين حسبما اقترح . ويرد أدناه موجز لحالة تنفيذ الاقتراحات المتعلقة بتأجيل أو تقليص الاجتماعات الأخرى المختلفة على النحو الوارد في الفقرتين ٧ و ٨ من المرفق الرابع لتقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) :

<u>ملاحظات</u>	<u>التغيير المقترح</u>	<u>التواريخ الاملية</u>	<u>الاجتماع/الهيئة</u>
تم تنفيذه (١٤-٢٥ تموز/ يوليه)*	دمج اجتماع حزيران/ يونيه - تموز/يوليه مع اجتماع آب/أغسطس	٢٣ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٣-١١ آب/أغسطس	اللجنة المختصة للمحيط الهندي
تم تنفيذه	تأجيل اجتماع آب/ أغسطس الى عام ١٩٨٧	٢٩-١١ آب/أغسطس	اللجنة المختصة لتنفيذ أحكام الامن الجماعي الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، الدورة الاولى

* أعيد في وقت لاحق تحديد موعد اجتماع آب/أغسطس لينعقد في تموز/يوليه .

.../...

٥٣٩٨٠

<u>ملاحظات</u>	<u>التفسير المقترح</u>	<u>التواريخ الاملية</u>	<u>الاجتماع/الهيئة</u>
تم تنفيذه	الامتناع عن اجتماع ايار/ مايو - حزيران/يونيه باجتماع اثناء الدورة للجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة	٢٧ ايار/مايو - ٦ حزيران/يونيه	فريق العامل المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم
تم تنفيذه	التأجيل لعام ١٩٨٧	١٦-٢٥ تموز/يوليه	لجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية - الفريق العامل
تم تنفيذه	تأجيل اجتماع حزيران/ يونيه - تموز/يوليه الى عام ١٩٨٧	١٦ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه	لجنة الخمسة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم
تم تنفيذه	التأجيل لعام ١٩٨٧	٤-٢٣ آب/أغسطس	وق الانسان : لجنة القضاء على التمييز العنصري (الدورة الرابعة والثلاثون)
تم تنفيذه	عقد دورة واحدة للأفرقة العامة في عام ١٩٨٦	دورتان لكل منها في عام ١٩٨٦	لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي - الأفرقة العامة : (أ) الفريق العامل المعني بالمكوك الدولية القابلة للتداول (ب) الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (ج) الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية

.../...

<u>ملاحظات</u>	<u>التغيير المقترح</u>	<u>التواريخ الاصلية</u>	<u>الاجتماع/الهيئة</u>
			لجنة حقوق الانسان : اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات وأفرقتها العاملة الثلاثة : (أ) اللجنة الفرعية
تم تنفيذه	التأجيل لعام ١٩٨٧	١١ آب/أغسطس - ٥ ايلول/سبتمبر	(ب) الفريق العامل المعني بالاتصالات
تم تنفيذه	التأجيل لعام ١٩٨٧	٢٨ تموز/يوليه - ٨ آب/أغسطس	(ج) الفريق العامل المعني بالرق
تم تنفيذه	التأجيل لعام ١٩٨٧	٨-٤ آب/أغسطس	(د) الفريق العامل المعني بالسكان الاصليين
تم تنفيذه	التأجيل لعام ١٩٨٧	٨-٤ آب/أغسطس	اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لكان الاراضي المحتلة
تم تنفيذه	التأجيل لعام ١٩٨٧	غير محددة	الحلقات الدراسية أو الندوات الاقليمية التابعة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين : (أ) الندوة الأوروبية
	تخفيض عدد الاجتماعات المقررة في عام ١٩٨٦ من ستة الى أربعة .	٢٢ - ٢٦ حزيران/يونيه	(ب) اجتماع المنظمات غير الحكومية الدولية
خفقت مدتها يومين	٢٠ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ، فيينا	٢٥-٢٩ آب/أغسطس	(ج) الحلقة الدراسية الافريقية
خفقت مدته يومين	٤-٢ تموز/يوليه ، فيينا	تموز/يوليه - آب/أغسطس ، ٥ أيام	(د) ندوة أمريكا اللاتينية
تم تنفيذه	١٨-٢٢ آب/أغسطس ، نيروبي	نيسان/ابريل ، ٥ أيام	(هـ) ندوة أمريكا الشمالية
-	أجلت		
خفقت مدتها يوماً	٩-١٠ حزيران/يونيه ، نيويورك	١١-١٣ حزيران/يونيه	

.../...

<u>ملاحظات</u>	<u>التغيير المقترح</u>	<u>التواريخ الاملية</u>	<u>الاجتماع/الهيئة</u>
	١٢-١٣ حزيران/يونيه ، خفت مدتها ٣ ايام نيويورك	حزيران/يونيه ، ٥ ايام	(و) الحلقة الدراسية لامريكا الشمالية
	تمقد بعد افتتاح الدورة تم تنفيذه الحادية والاربعين (١٧-٢٠ ايلول/ سبتمبر)	١٢-٨ ايلول/سبتمبر	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا
	تم تنفيذه التأجيل لعام ١٩٨٧	٢٥-٢١ نيسان/ابريل ٢٨-١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر	فريق الخبراء الاستشاريين المعني بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية
	تم تنفيذه التأجيل لعام ١٩٨٧	٦-٢ حزيران/يونيه ١٢-١ كانون الاول/ ديسمبر	فريق الخبراء الاستشاريين لاجراء دراسة عن الاثار المناخية والاثار الفيزيائية المحتملة للحرب النووية ، بما في ذلك الشتاء النووي

٨ - وقد عقدت الدورة الصيفية للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار ، كما هو مقترح ، في نيويورك .

٩ - وفيما يتعلق بالهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء غير الوارد ذكرها في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) والتي تزود بالخدمات في أماكن غير المقر ، يرد أدناه ايجاز لحالة التنفيذ فيما يتصل بهدف إجراء تخفيض قدره ٢٠ في المائة في عدد الاجتماعات ومدتها ومرات انعقادها :

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

<u>ملاحظات</u>	<u>التواريخ الاملية</u>	<u>الاجتماع/الهيئة</u>
تحقق تخفيض من ١٥ جلسة اسبوعيا مزودة بخدمات كاملة الى ١٠ جلسات اسبوعيا .	١٠ حزيران/يونيه - ٢٩ آب/أغسطس	مؤتمر نزع السلاح
تم تقليص المدة الى ٤ اسابيع ؛ وخفضت الجلسات الاسبوعية ٧ جلسات لتصبح ٣ جلسات .	أيلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر (٨ اسابيع)	اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية
عقد اجتماعها في الفترة ٦ - ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ، وخفضت مدته ٤ أيام تأجل اجتماعه	٦-١٧ تشرين الاول/اكتوبر	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين : (١) اللجنة التنفيذية
خفضت مدة الاجتماعات ١٢٨ يوما من إجمالي ١٧٨ يوما مقرر لتلك الفترة	٢٢-٢٦ أيلول/سبتمبر	(ب) الفريق العامل المعني بمحالات الاختفاء القسري أو غير الاختياري
خفضت مدة الاجتماعات ٢٩ يوما من إجمالي ٦٧ يوما مقرر لتلك الفترة	أيار/مايو - كانون الاول/ديسمبر	اللجنة الاقتصادية لأوروبا : الفرقة العاملة واللجان
	أيار/مايو - كانون الاول/ديسمبر	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الفرقة العاملة واللجان

مكتب الأمم المتحدة في فيينا

<u>ملاحظات</u>	<u>التواريخ الأصلية</u>	<u>الاجتماع/الهيئة</u>
عقدت في الفترة ٢٠-٢٢ أيار/مايو ٤ وخفضت مدتها ٨ أيام . عقدت في الفترة ٢٠-٢٠ تشرين الاول/ اكتوبر وخفضت مدتها ٤ أيام .	٢٠-٣٠ أيار/مايو ١٤-٣١ تشرين الاول/ اكتوبر	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات : (الدورتان التاسعة والعاشره)
عقدت في الفترة ٢٢-٢٧ حزيران/يونيه وخفضت مدتها ٥ أيام من إجمالي ١٠ أيام مقررة لها .	٢٢ حزيران/يونيه - ٤ تموز/يوليه	الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية المعقودة بين دورتي مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

اجتماعات اللجان الاقليمية

خفضت مدتها بمقدار ١٠ أيام اجتماع من إجمالي ٢٨ يوماً مقررة لتلك الفترة .	نيسان/ابريل - كانون الاول/ديسمبر	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاميا والمحيط الهادئ : الافرقه الحكومية الدولية وافرقه الخبراء
خفضت مدتها بمقدار ٤١ يوم اجتماع من إجمالي ٨٤ يوماً مقررة لتلك الفترة .	نيسان/ابريل - كانون الاول/ديسمبر	اللجنة الاقتصادية لافريقيا : الافرقه الحكومية الدولية وافرقه الخبراء
خفضت مدتها بمقدار ١٢ يوم اجتماع من إجمالي ٩٤ يوماً مقررة لتلك الفترة .	نيسان/ابريل - كانون الاول/ديسمبر	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفرسي آسيا : الافرقه الحكومية الدولية وافرقه الخبراء

.../...

٢٨٠

باء - المحاضر الحرفية والموجزة

١٠ - تتضمن شدايير الاقتصاد المبينة في المرفق الرابع لتقرير الامين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) فيما يتعلق بجدول المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٨٦ مقترحات أيضا بشأن توفير المحاضر الموجزة والمحاضر الحرفية لثتى هيئات وأجهزة الامم المتحدة ونظامها الموحد . وبينما استمر توفير المحاضر الحرفية والموجزة للأجهزة أو الهيئات المذكورة ، على التوالي ، تحت الفقرتين ١١ و ١٢ من ذلك المرفق ، فقد نفذت المقترحات الواردة أعلاه بالكامل .

١١ - وجدير بالذكر ، كما هو مبين في الفقرة ١٢ من المرفق الرابع لتقرير الامين العام (A/40/1102 و Corr.1-3) ، أنه في الحالات التي لم توفر فيها محاضر موجزة أو حرفية ، استمر ، مع ذلك ، إعداد تقارير عن الاجتماعات ، بما في ذلك إدماج سرد أوفى للآراء والمواقف التي أبديت في المداولات أو المناقشات .
